University of Zawia - Rewaq Alhkma Journal (UZRHJ)
Volume 8, Issue 2, (2024), pp. 381-400, ISSN:3079-0581

Article on the concepts of the philosophy of language in Islamic philosophical thought

Laila Al-Rmih

Departement of Philosophy, Faculty of Art, University of Tripoli
Tripoli - Libya

EMAIL: : L.elrmih@uot.edu.ly

Received:01 /06/2024 / Accepted:15/07/2024 Available online:31/12/2024.*DOI:10.26629/UZRHJ .2024.23*

ABSTRACT

to whether Muslim philosophers research topics in the philosophy of language or not, and if the answer is yes, what are the topics of this research? This is by considering the philosophy of language as an independent research that took the most specialized direction in contemporary philosophy to the extent that it became an independent branch with its own direction, schools, supporters, and method. However, after assuming the point of view that says: "Names have no value, and names matter to us," it becomes clear after a summary. Topics that It was researched by Muslim scholars and philosophers through the approach of linguistic analysis, such as studies related to discussions revolving around: "Language and its logic, the origin and origin of language, the relationship between pronunciation and meaning, and does a pronunciation have one specific meaning or does it have different uses and contexts? And how to distinguish between meaningless expressions and those that do not." What does it have? The nature of the term meaning and its difference from the term connotation. Does the meaning have a concept that settles in the mind due to abstraction, or is the meaning of the word determined by its reference to something specific?
The topic of synonymy, homonym, metaphor and truth. It has been shown that Muslim philosophers have made an effort that should not be overlooked, nor should its presentation for analysis and study be overlooked for the possibility of benefiting from it. The subject of the philosophy of language is not limited to contemporary philosophy only for a simple reason represented in the connection of the circles of human thought, and the intellectual similarity in raising a question about a certain topic, and creativity and innovation are not limited to one mind rather than another, or one era rather than another; a nation may have the conditions that require the establishment of a study from the studies, so it grows and matures. Hence, the article discusses the hypothesis of raising the topics of the philosophy of language in Islamic philosophical thought.

Keywords: Philosophy of language - Islamic philosophical thought - word and meaning - the meaning of correspondence - theories of meaning.

"Articles published in *Univ Zawia Rewaq Alhkma* J are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

مقولات فلسفة اللغة في الفكر الفلسفي الإسلامي

ليلى الرميح

قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا
الزاوية – ليبيا
Email: : L.elrmih@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024/06/01م **تاريخ القبول: 2024/07/15م** **تاريخ النشر: 2024/12/31م**

ملخَّص البحث:

نعرض في المقالة لمسألة تخص الاستفهام المتعلق ببحث الفلاسفة المسلمون في موضوعات فلسفة اللغة من عدمه، و إذا ما كانت الإجابة بنعم فما مواضع تلك البحوث ؟ و ذلك من خلال اعتبار فلسفة اللغة كمبحث مستقل أخذ المنحى الأكثر تخصصاً في الفلسفة المعاصرة إلى الحد الذي أصبح معه فرعاً قائماً بذاته له اتجاهه ومدارسه وأنصاره ومنهجه، غير أنه و بعد افتراض وجهة النظر القائلة: (لا قيمة للأسماء وتهمنا المسميات)، تبين بعد حصر الموضوعات التي بحثها العلماء والفلاسفة المسلمون من خلال منهج التحليل اللغوي كالدراسات المتعلقة بالمناقشات التي تدور حول: اللغة ومنطقها وأصل اللغة ونشأتها، والعلاقة بين اللفظ والمعنى، وهل للفظ معنى واحد محدد أم أن له استخدامات وسياقات مختلفة ؟ وكيفية التمييز بين ما له معنى من العبارات وما لا معنى له ؟ وطبيعة مصطلح المعنى واختلافه عن مصطلح الدلالة، وهل للمعنى تصور يستقر في الذهن بفعل التجريد أم أن معنى الكلمة يتحدد بإشارته إلى شيء محدد ؟ وموضوع الترادف والمشترك والمجاز والحقيقة. تبين أن للفلاسفة المسلمين جهداً لا يجب إغفاله، كما لا يجب إغفال عرضه للتحليل والدراسة لإمكان الاستفادة منه .

إن مبحث فلسفة اللغة لا يقتصر تسميته على الفلسفة المعاصرة فقط لتعليل بسيط يتمثل في اتصال حلقات الفكر الإنساني، والمشابهة الفكرية في طرح تساؤل ما حول موضوع ما، كما أن الإبداع والابتكار ليسا وقفاً على عقل دون آخر، أو حقبة دون أخرى ؛ فقد تتوافر لدى أمة ما الظروف التي تستدعي قيام دراسة من الدراسات فتنمو وتتضح . من هنا فإن المقالة تناقش فرضية طرح موضوعات فلسفة اللغة في الفكر الفلسفي الإسلامي .

كلمات مفتاحية: فلسفة اللغة . الفكر الفلسفي الإسلامي . اللفظ والمعنى . دلالة المطابقة . نظريات المعنى.

مقدمة:

بادئ ذي بدء نتساءل: هل بحث الفلاسفة المسلمون في موضوعات فلسفة اللغة، وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف يُقيم بحثهم فيها ؟

من نافلة القول إن فلسفة اللغة كمبحث مستقل أخذ المنحى الأكثر تخصصاً في الفلسفة المعاصرة إلى الحد الذي أصبح معه فرعاً قائماً بذاته له اتجاهه ومدارسه وأنصاره ومنهجه، غير أنه إذا تبنيّنا وجهة النظر القائلة: (لا قيمة للأسماء وتهمنا المسميات)، وقمنا بحصر الموضوعات التي بحثها العلماء والفلاسفة المسلمون من خلال منهج التحليل اللغوي كالدراسات المتعلقة بالمناقشات التي تدور حول: اللغة ومنطقها وأصل اللغة ونشأتها، والعلاقة بين اللفظ والمعنى، وهل للفظ معنى واحد محدد أم أن له استخدامات وسياقات مختلفة ؟ وكيفية التمييز بين ما له معنى من العبارات وما لا معنى له ؟ وطبيعة مصطلح المعنى واختلافه عن مصطلح الدلالة، وهل للمعنى تصور يستقر في الذهن بفعل التجريد أم أن معنى الكلمة يتحدد بإشارته إلى شيء محدد ؟ وموضوع الترادف والمشترك والمجاز والحقيقة. فإننا نجد للفلاسفة المسلمين جهداً لا يجب إغفاله، كما يجب عرضه للتحليل والدراسة لإمكان الاستفادة منه، وبالتالي فلا يقتصر هذا المبحث . مبحث فلسفة اللغة . على الفلسفة المعاصرة لتعليل بسيط يتمثل في اتصال حلقات الفكر الإنساني، والمشابهة الفكرية في طرح تساؤل ما حول موضوع ما، كما أن الإبداع والابتكار ليسا وقفاً على عقل دون آخر، أو حقبة دون أخرى ؛ فقد تتوافر لدى أمة ما الظروف التي تستدعي قيام دراسة من الدراسات فتنمو وتنضج . من هنا فإن المقالة تناقش فرضية طرح موضوعات فلسفة اللغة في الفكر الفلسفي الإسلامي من خلال مناقشة العناصر التالية .

أولاً علاقة اللفظ بالمعنى:

لقد كان تحليل الألفاظ ومعناها الشغل الشاغل في تحليلات المفكرين المسلمين على اختلاف اتجاهاتهم، والقضية الجوهرية في أبحاثهم اللغوية والمنطقية، حتى كان المثل الأعلى لهذه التحليلات هو أن يحمل اللفظ الواحد معنى واحد، إلا أن هذا المثل الأعلى غير متحقق في الواقع، لوجود بعض الظواهر اللغوية مثل الترادف والاشتراك اللفظي التي لا تحقق ذلك نسبة إلى لا تناهي المسميات في مقابل تناهي الأسماء، لذلك نجد فلاسفة الإسلام قد حللوا هذه الظواهر في باب من أهم أبواب المنطق وهو باب الحدود، و تعامل المنطق العربي تعاملاً خاصًا مع نظرية التعريف وتطبيقاتها، فلا يخلو التراث الفلسفي لمفكري الإسلام من رسائل في حدود الأشياء ورسومها ابتداءً من جابر بن حيان والكندي وإخوان الصفا والرازي وابن سينا والغزالي وغيرهم من الذين تعاملوا مع اللفظ ومعانيه واصطلاحه، رغم أنهم خاصة في عصر الفارابي وابن سينا شعروا بأن عملية التعريف ليست سهلة التناول والتحديد ؛ فهذا الشيخ الرئيس يقول:(علماً بأن التعريف كالأمر المتعذر)، فقد تميزت النظرية في تراث العرب بتبنّي فلسفة

المعاني أكثر من الاهتمام بالألفاظ فحسب. وهذه النظرية سبق بها الفلاسفة العرب بعض المناطقة المعاصرين الذين جعلوا البحث السيمانطيقي يهتم بالألفاظ أو العلاقات مع العناية في نفس الوقت بدلالتها. ومعنى هذا أن الدراسة السيمانطيقية لا توجه اهتمامها إلى الناطقين باللغة أو المستخدمين للكلمات، بل هي تركز على المعاني.

وسنحاول تتبع ملامح الحديث الفلسفي بشأن علاقة اللفظ والمعنى عند بعض فلاسفة الإسلام:

قدم الفارابي إسهامات متعددة في مجالي علم المنطق والفلسفة وصلة هذين المجالين بعلوم اللغة لا تخفى على أي مطلع ودارس للتراث المعرفي العربي ؛ فالفارابي كان يرى ضرورة الأخذ بعلوم العربية وقوانينها وسننها في التعبير والخطاب، لأنها أدوات أساسية في البحث المنطقي والفلسفي. واهتمام الفارابي بعلوم العربية يستشف من خلال مؤلفاته في المنطق والفلسفة، ومن جملة المسائل التي بحثها الفارابي: تحليل الألفاظ على أساس معانيها وما يقوم به مقام اللفظ المفرد من الأدوات الدالة إضافة إلى المعنى المحتوي في النفس. هذا بخلاف تحليله للمعنى وما يشير إليه اللفظ .

والمتتبع لكتابات الفارابي يجد اهتماماً بالغاً بتحليل الألفاظ ؛ حيث صنفها إلى تصنيفات عدة، بل إنه وضع لها علماً خاصاً سماه (علم الألفاظ) الذي عده من فروع علوم اللسان التي قسمها إلى سبعة أقسام وهي: "علم الألفاظ المفردة وعلم الألفاظ المركبة، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عندما تركب، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين الشعر"(الفارابي،159،1981).

ودراسة الفارابي للألفاظ لا يمكن تصورها بمعزل عن المعنى، فلا وجود لألفاظ فارغة المعنى في علمي المنطق والفلسفة، إنما الألفاظ و معانيها وجهان لعملة واحدة، ومن الملاحظ أن دراسة الألفاظ عند الفارابي تتم على مستوى الصيغة الإفرادية، فهو يتناول الألفاظ بمعزل عن سياقها اللغوي، يقول الفارابي مشيراً إلى هذه الدراسة: "الألفاظ الدالة منها مفردة تدل على معان مفردة ومنها مركبة تدل على معان مفردة... والألفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس: اسم وكلمة [فعل] وأداة [حرف] ، وهذه الأجناس الثلاثة تشترك في أن كل واحد منها دال على معنى مفرد"(الفارابي،74،1960)؛ فتحليل الألفاظ على أساس معانيها تنتظم في قسمين: ألفاظ مفردة ذات معنى مفرد، ومعيار اللفظ المفرد هو ما يدل جزؤه على جزء معناه، فدلالته قابلة للتجزئة . أما قسم الألفاظ المركبة ذات المعنى المفرد فهي على نقيض الألفاظ المفردة، إذ هي غير قابلة لأن تتجزأ دلالتها، وتعرف بأنها ما لا يدل جزؤه على جزء معناه. "ويمكننا توضيح ما يذهب إليه الفارابي بأمثلة قدمها لنا ابن سينا بقوله: "اللفظ المفرد: هو الذي لا يراد بالجزء منه معنى أصلاً حين يكون هو جزؤه مثل تسميتك إنساناً بعبد الله، فإنك حين تدل بهذا على ذاته، لا على صفته من كونه (عبد الله) فلست تريد بقولك (عبد) شيئاً أصلاً. فكيف إذا سميته بـ(عيسى)؟ وفي موضع آخر تقول (عبد الله) وتعني بـ(عبد) شيئاً، وحينئذ يكون (عبد الله) نعتاً له، لا اسماً وهو مركب لا

مفرد"(ابن سينا،91،1971). ولم يخرج تقسيم ابن سينا(ت.427) للألفاظ عما وضعه الفارابي في كتابه: (في المنطق).

كما حلل الفارابي الألفاظ الدالة إلى ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والأداة. وإذا كانت دلالة الاسم والفعل واضحة، فإن دلالة الأداة قد يكتنفها غموض . يشرح الفارابي في كتابه: (الحروف) هذه المسألة ويفيض في البحث فيها ؛ ففي مقام حصره لاستخدامات الحرف (ما) يقول: "يستعمل [ما] في السؤال عن شيء ما مفرد، وقد يقرن باللفظ المفرد والذي هو للدلالة عليه أولاً، وهو الشيء الذي جعل ذلك اللفظ دالاً عليه"(الفارابي،166،1970) . فالحروف ليست لها دلالة في ذاتها إنما قيمتها الدلالية فيما تشير إليه، واللفظ لا يدل على ذاته إنما يدل على المحتوى الفكري الذي في الذهن، وفي هذا الإطار يشرح الفارابي استعمالات لفظ (موجود) فيقول: "الموجود لفظ مشترك يقال على جميع المقولات والأفضل أن يقال إنه اسم لجنس من الأجناس العالية على أنه ليست له دلالة في ذاته"(الفارابي،115)، أما في تحليله للمعنى فيطلق الفارابي على المعاني أو الدلالات مصطلح منطقي هو (المعقولات) التي يكون محلها النفس التي يتم فيها تصحيح المفاهيم برؤية منطقية . يقول الفارابي في ذلك: "وأما موضوعات المنطق وهي التي تعطي القوانين فهي المعقولات، من حيث تدل عليها الألفاظ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات وذلك أن الرأي إنما نصححه عند أنفسنا بأن نفكر ونروّي ونقيم في أنفسنا أموراً ومعقولات شأنها أن تصحح ذلك الرأي."(الفارابي،167).

ثانياً:. اللفظ و المعنى عند ابن سينا:

يتميز المنهج التحليلي عند ابن سينا بوقوفه على البعد النفسي والذهني اللذين يصاحبان المعنى، وهو ما يعطي لتحليله طابع الدقة والعمق اللازمين خاصة إذا استحضرنا دراية ابن سينا بعلم النفس واعتماده منهج التشريح، وذلك ما يتطابق مع نشاطه كطبيب وفيلسوف في آن واحد.(الداية،13) والواقع إنه يمكن القول إن لابن سينا فضل السبق في الوصول إلى نظرية سيمانطيقية تهتم بالمعنى، كما تهتم باللفظ ؛ فلولا الألفاظ ما عرفت المعاني ؛ فاللفظ هو العلاقة أو الإشارة، والمعنى هو الدلالة أو المفهوم . كما يمكن القول بأن السيمانطيقا السينوية تسير في اتجاهين، الأول: هو الاهتمام باللغة وألفاظها، والثاني: يهتم بالمعاني والدلالات ؛ فاللفظ لا قيمة له إلا من خلال ما يشير إليه من معنى وما يكشفه من مجهول. يقول ابن سينا: " إن النظر في أي لفظ على أنه دالاً على معنى كذا، وأي كتابة هي موضوعة دالة على معنى كذا وأثر كذا، فذلك لصناعة اللغويين والكتّاب، ولا يتكلم فيها المنطقي إلا بالعرض، بل الذي يجب على المنطق أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة والمؤلفة ليتوصل بذلك إلى حال المعاني أنفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علمًا بمجهول فهذا هو صناعة المنطقيين.(ابن سينا،5،1970).

وللغة عند ابن سينا مظهران: مظهر مادي وهو الأصوات، ومظهر ذهني عقلي ؛ أما المظهر الصوتي فيرى ابن سينا أن حد اللغة هي " أصوات منظومة وأصوات مقطعة تدل على المعنى، فما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس، وهي تسمى أثاراً، والتي في النفس تدل على الأمور، وهي التي تسمى معاني، أي مقاصد للنفس "(ابن سينا،2، 3).

ويعني ابن سينا بمصطلح أثار (المدلول)، ويعني به أيضاً مقاصد النفس، والأصوات ما هي إلا مواد خام تصنع منها الألفاظ، فكل صوت له خصوصية معينة. وهذا ما عنى به أرسطو قبل ابن سينا، فقال: "إن كانت أصواتاً فهي أيضاً ألفاظ لأنها مركبات من حروف يركبها الإنسان"(أرسطو،9،1980) .

ويوضح ابن سينا عملية إنتاج الأصوات اللغوية فيقول:" إن الصوت اللغوي لا يحدث إلا على قرع أو قلع مثل قرع صخرة أو خشبة يحدث معه أو بعده صوت، و أما القلع فمثل أحد شق شيء مشقوق عن الشق الآخر، مثل خشبة أحد شقيها يفصل عن الشق الآخر فصلاً طويلاً "(ابن سينا،70،1983)، أما المظهر الثاني من مظاهر اللغة عند ابن سينا فهو المظهر الذهني" فاللفظ دال على الصورة الذهنية أو العقلية وتلك الصورة دالة على الأعيان الموجودة"(ابن سينا،74،1984).

أما فيما يتعلق بدلالة الألفاظ على المعاني فنجد ابن سينا يعرّف الدلالة قائلاً:" معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموعَ اسم، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه"(ابن سينا،3). إن الدال عند ابن سينا هو الرمز اللغوي أو اللفظ الدال على معنى كما أنه قد يكون غير لفظي، والاسم ما هو إلا أسلوب تعبير عن الشيء، والألفاظ الدالة هي التي ترتبط بمعنى في النفس وترتبط بشيء متعين في الواقع، أما الألفاظ غير الدالة فهي ألفاظ لا حقيقة لها، ولهذا يجب استبعادها من البحث المنطقي، فهي أقرب إلى الميتافيزيقا ولهذا يرفضها العلم. فيقول ابن سينا:" إن اللفظ قد يكون دالاً، وقد يكون غير دالٍ، كما قد اعترفوا به وذلك من وجهين: أحدهما أن يكون مؤلفاً من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر في النفس كقول القائل: (شنقنقتين)، والثاني أن يراد بذلك دلالة على أثر في النفس، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا (العنقاء). فكون اللفظ غير دال ليس يخرجه عن أن يكون لفظاً فذلك كونه دالاً، ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع أخر فإنه قد يسمع من الناس ألفاظ فتدل على معانٍ على سبيل التواطؤ، فإنه قد يقول (أخ) فيدل على الوجع، ويقول (أح أح) عند السعال فيدل على أذى في الصدر فليس ذلك على سبيل التواطؤ المحض، حتى الناس قد اصطلحوا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين إياه لفهم معنى الصورة"(ابن سينا،9).

ويقسّم ابن سينا الألفاظ الدالة على المعنى إلى أقسام ثلاثة هي: المطابقة والتضمن والالتزام.

1- دلالة المطابقة:

يعرّفها ابن سينا قائلاً: "اللفظ الذي يدل على المعنى إما على سبيل المطابقة بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى وبإزائه مثل: دلالة المثلث على الشكل المحيط به ثلاثة أضلاع" (ابن سينا،139). ويشرح (الطوسي) هذا التعريف للمطابقة قائلاً:" إن دلالة المطابقة عند ابن سينا هي دلالة على الماهية لأنها دلالة الاسم على تمام مسمّاه، وهذا ما قصده بقوله: "المعنى المفرد هو تصوري للشيء بمفرده كما هو بصورته الكلية".(ابن سينا،11،1980).

لقد حرص ابن سينا على الوصول إلى تمام المحدود عن طريق ذكر صفاته الأساسية الدالة على الماهية، واستبعاد الصفات العرضية لأنها لا تميز الشيء تمييزًا حقيقياً، وهو ما يؤدي إلى اختلاط الحدود لوجود عدد كبير من الصفات العرضية التي يشترط فيها بعض الأشياء .ويقسّم ابن سينا الألفاظ المطابقة إلى: ألفاظ مطابقة مفردة وتدل على ما هو مفرد، ومنها ما تكون مركبة ودالة على ما هو مركب، فيقول: "الألفاظ قد تكون مفردة، وقد تكون مركبة والمعاني كذلك"(ابن سينا،11).

ولقد رأى ابن سينا أن للألفاظ المطابقة قيمة إبداعية كبيرة ؛ فعند تصريف الدلالة وتغيّرها يقتضي ذلك تصريفاً مزدوجاً للألفاظ بما يجعلها متعددة الأبعاد تبعاً لموقعها من التركيب اللغوي، فيكون رصيد اللغة في ثباتها الاستدلالي متكوناً من الألفاظ المطابقة، ومن الألفاظ المتغيرة التي هي الاستعارية "(ابن سينا،205) .

2- دلالة التضمن:

وهي القسم الثاني في دلالة الألفاظ على المعاني، ويعرّفه ابن سينا قائلاً:"بأن يكون المعنى جزءً من المعنى الذي يطابقه اللفظ مثل: دلالة (المثلث على الشكل) فإنه يدل على الشكل لا على أنه اسم (الشكل) ، بل على أنه اسم لمعنى جزؤه الشكل" (ابن سينا،139) ؛ أي أن التضمن هو ما يدل على جزء مسماه، من حيث أنه جزء(الرازي،23،1986). ودلالة التضمن تكون باشتراك العقل والوضع معاً كما يقول الطوسي في شرحه للنص السينوي، فهو يشترط "أن لا يكون الاسم دالاً بالاشتراك على المعنى وعلى جزئه، كالممكن على العام والخاص أو عليه وعلى لازمه كالشمس على الجرم والنور، بل يكون بانتقال عقلي عن أحدهما إلى الأخر"(الطوسي،140،1971).

3- دلالة الالتزام:

وهي القسم الثالث في نسبة الألفاظ إلى المعاني، وتسمى دلالة الالتزام بالاستتباع، وهي أن يدل اللفظ على ما يطابقه من المعنى، ثم ذلك المعنى يلزمه أمر أخر يكون مصاحباً له ورفيقاً يشعر العقل بلزوميته له . يقول ابن سينا:" وإما على سبيل الاستتباع والالتزام، بأن يكون اللفظ لا بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي (السقف) على الحائط، و(الإنسان) على قابل صنعة الكتابة"(ابن سينا،139) .ويشرح الطوسي هذا القول فيقول:" إن ابن سينا جعل اللزوم

قسمين:الأول لا يحمل على ملزومه، والثاني: لازم يحمل، ولهذا قال (قابل صنعة الكتابة) ولم يقل الكاتب، لأن الأول يلزم الإنسان، والثاني لا يلزمه".(ابن سينا،139).

ويقسم ابن سينا اللوازم إلى قسمين: لوازم أساسية، ولوازم عرضية، والأساسية هي التي تدل على ماهية الشيء ولا يمكن تصوره بدونها، بعكس العرضية فيمكن تصوره بدونها لأنها لا ترتبط بذاته، يقول ابن سينا:" الذاتي هو ما لا يصح سلبه عن الشيء"(ابن سينا،18). ويمكن القول هنا بوجود تشابه بين اللزوم الأساسي عند ابن سينا واللزوم الضروري عند رسل ؛ حيث يتفقان على أن التالي لابد أن يكون نتيجة ضرورية للمقدم، وهو ما يعنيه ابن سينا بقوله (لا يصحّ سلبه عن الشيء)، مثل قوله: إذا كانت أربعة فهي زوجية، وإذا كانت ثلاث فهي فردية"(ابن سينا،18) .

4- دلالة الكلي والجزئي (العام والخاص).

وهو التقسيم الثاني في دلالة الألفاظ على المعاني ؛ فالجزئي هو الذي معناه في الذهن لا يقبل الشركة فيه، مثل المقصود من زيد"(ابن سينا،149)،لأنه يُطلق على فرد واحد محدد، أما الكلي فهو الذي معناه يقبل الشركة فيه، إذ يمكن اطلاقه على أكثر من فرد،" فاللفظ الكلي إنما يصير كلياً بأن له نسبة ما، إما بالوجود وإما بصحة التوهم إلى جزئيات يحمل عليها"(ابن سينا،1952، 27). ولقد حدد ابن سينا للفظ الكلي ثلاثة معاني كلها متقاربة وهي:

الأول: كلي للمعنى من جهة أنه مقول بالفعل على كثيرين .

الثاني: كلي للمعنى إذا كان جائزاً أن يُحمل على كثيرين وإن لم يشترط أنهم موجودين بالفعل .

الثالث: كلي للمعنى الذي لا مانع من تصوره أن يقال على كثيرين، إنما يمنع منه أن مُنع سبب ويدل عليه مثل الشمس والأرض"(ابن سينا،195،1960).

وأهم ما يمكن إيجازه من هذا التقسيم عند ابن سينا أن التفرقة بين التصور الكلي والتصور الجزئي ليست تفرقة مطلقة، إنما هي تفرقة التخصيص (النوع)، وقد يقصد بالتعميم (الجنس) والحد الأدنى للتخصيص هو المفهوم الفردي، أما الحد الأعلى للتعميم فهو المقولات.

5-الإفراد والتركيب:

والتقسيم الثالث لدلالة الألفاظ على المعاني هي الإفراد والتركيب، والألفاظ المفردة عند ابن سينا هي ما تحمل معاني مفردة، وهي أحد أطراف القضية المنطقية لأنها إما الموضوع أو المحمول أو كما يقول النحويون المسند والمسند إليه . ويقول ابن سينا:" كل لفظ لا تريد أن تدل بجزء منه على جزء من معناه فهو مفرد"(ابن سينا،1980، 2) . ويقول أيضاً:" اللفظ المفرد إما أن يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا يمتنع في الذهن من حيث تصوره اشتراك الكثرة فيه على السوية، بأن يقال لكل واحد منهم أنه هو"(ابن سينا،37)، ويقول في موضع آخر:" إن المعنى المفرد هو المعين من حيث يلتفت إليه الذهن كما هو ولا يلتفت إلى شيء منه يتقوم أو معه يحصل، وإن كان للذهن أن يلتفت وقتاً آخر إلى معانٍ أخرى فيه ومعه

أو لم يكن"(ابن سينا،11،1980). أما اللفظ المركب وهو" ما يدل الجزء منه على معنى، وهو مكون من أكثر من جزء، وكل جزء منهما له دلالة هي استخدام آخر فهو على العكس من الاسم المفرد، وهذا ما نستنتجه من قوله: "وأما اللفظ المركب في المسموع كعبد الله فلا يدل جزء فيه أيضاً بذاته، من حيث هو منه، وإن كانت له دلالة في استعمال آخر"(ابن سينا،8).

ويستخدم ابن سينا مصطلح لفظ مركب، واسم مركب ؛ "والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة، مثل قولنا: الإنسان، وكاتب من قولنا الإنسان كاتب. ويذهب ابن سينا في تحليله للإفراد والتركيب إلى أنه يوجد تركيب لفظي لكن له معنى الإفراد ؛ أي لا يدل الجزء منه على جزء من معناه، يقول:" المركب هو ما رُكّب من أكثر من جزء لكنه لا يدل على أنها مركبة، فهذا شأنها كقولهم (عبد الملك) إذا لم يرد أن يدل على شيء من جهة ما هو (عبد الملك) بل جعل هذا اسماً لذاته، فهنالك لا يوجد للفظة (عبد) من حيث هو جزء من (عبد الملك) دلالته على شيء البتة، فإنك تعلم أن الدال بلفظة (عبد الملك) دلالته على هذا النحو ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء أصلاً ولا الملك"(ابن سينا،8)؛ فالتركيب عند ابن سينا هو ضم معنى إلى معنى آخر، وهذا ما يتفق مع التركيب بالمعنى الحديث، والمعنى الذي ينشأ نتيجة إسناد أو ربط بين التصورات في المعنى يسمي (القضية) وهي ما تسمى في اللغة بالعبارة أو الجملة . ونلاحظ أن ابن سينا يميز بين الجملة كتركيب لغوي والكلمة المركبة فيقول: " الإنسان كاتب قول؛ لأن الإنسان جزء من هذه الجملة ويدل، وليس كالمقطع من الإنسان، فإنه لا يدل أصلاً من حيث هو جزء، وأما اللفظ المركب في المسموع كعبد الله فلا يدل جزء منه أيضاً بذاته من حيث هو جزء منه، وإن كانت له دلالة في استعمال آخر فليس يدل بها الآن بذاته بل بالعرض"(ابن سينا،30).

ويتفق تمييز ابن سينا مع تعريف القضية عند (فتجنشتين)، فالقضية تصوير للواقعة أو الموقف الذي تمثله أو هي حالة الأشياء التي ترمز إليها العبارة، والاسناد اللغوي ما هو إلّا علامة ارتباط بين موضوع ومحمول، وهذا الارتباط يقدم لنا تصويراً ووضعاً للواقعة التي تصورها العبارة لغوياً .يقول فتجنشتين:" القضية رسم للوجود الخارجي لأنني أعرف حالة الواقع الذي جاءت تمثله، وذلك إذا فُهمت القضية، ولذا فالذي يمثله الرسم هو معناه"(فتجنشتين،ص85.)

من أهم الشخصيات التي ساهمت في تأسيس تنظيري لتحصيل المعنى من زاوية الثقافة الأصولية الغزالي(ت 505 هـ) وذلك في عدد من كتبه ومنها: (المستصفى من علم الأصول)؛ فالأحكام التي استنبطها من القرآن الكريم استند فيها على أسس نظرية، وتعود هذه الأسس أصلاً إلى فهم عميق للمعنى، "وإن كانت وضعت لتطبق في فهم النصوص الشرعية، ولكنها تطبق أيضاً في معاني أي نص غير شرعي ما دام مصوغاً في لغة عربية"(عبد القادر،156،1985) فقد تجاوز الغزالي البحث عن ماهية المعنى إلى البحث عن فروعه، فبنظرة مقتضبة إلى بعض نصوصه في كتابه المشار إليه آنفاً، تجده

يذكر أصنافاً لمعانٍ قد حددها العلماء المحدثون كالمعنى الارشادي أو الايمائي، والمعنى الاتساعي، والمعنى السياقي، وإن كان الغزالي يسميها بمصطلحات أصولية وهي على الترتيب: دلالة الإشارة ودلالة الاقتضاء وفحوى الخطاب، وكل معنى عند الغزالي قد قسمه إلى معاني فرعية. يقول معرفاً دلالة الاقتضاء بأنها: هي التي لا يدل عليها اللفظ ولا يكون منطوقاً بها ولكن تكون من ضرورة اللفظ (الغزالي،1937، 187). ويوضح الغزالي ما يعنيه من أن دلالة الاقتضاء من ضرورة اللفظ بقوله: "إما من حيث لا يمكن كون المتكلم صادقاً إلا به، أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعاً إلا به أو من حيث يمتنع ثبوته عقلاً إلا به "(الغزالي،187) ويشير الغزالي إلى ما يمكن أن يصحب العملية التواصلية من حركة وإيماءة وإشارة من قبل المتكلم فتنصرف الدلالة من المعنى الرئيسي إلى المعنى الإيمائي أو ما يسمى في علم الدلالة الحديث (بالقيم الحافة)؛ وهي تعني جملة القيم الثقافية والاجتماعية وغيرها التي تصحب عملية التواصل أو الإبلاغ؛ فلكي نؤدي دلالة معينة لا نعتمد فحسب على الألفاظ أو الرموز، إنما يقتضي ذلك تضافر عدة أنظمة إبلاغية "إذا كان النظام الكلامي أهمها فإن سائرها يواكبه مكملاً إياه".(المسدي،36)، من ذلك: النظام الإشاري، والنظام النبري (فوق المقطعي)، والنظام الإيحائي، والنظام السياقي، ونظام المقام أو الحال . يقول الغزالي محدداً بعض هذه الأنظمة الدلالية في سياق تعريفه لدلالة الإشارة: "وهي ما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ ونعني به ما يتبع اللفظ من غير تجريد قصد إليه، فكما أن المتكلم قد يفهم بإشارته وحركته في أثناء كلامه ما لا يدل عليه نفس اللفظ فيسمى إشارة فكذلك قد يتبع اللفظ ما لم يقصد به (...) وهذا ما قد يسمى إيماء وإشارة"(الغزالي،188).

وقد أوضح الغزالي علاقات الألفاظ بالمعاني وهي علاقة المطابقة وعلاقة التضمن وعلاقة الالتزام أو الاستتباع(الغزالي،1964، 32،33). كما بحث الغزالي أقسام الألفاظ من حيث إفرادها وتركيبها وأحصى في ذلك ثلاثة أقسام: ألفاظ مفردة وألفاظ مركبة ناقصة، وألفاظ مركبة تامة ؛ فاللفظ المفرد عند الغزالي" هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على شيء أصلاً حين هو جزؤه كقولك (عيسى) و (إنسان)، فإن جزئي عيسى وهما (عي) و(سا)، وجزئي (إنسان) وهما (إن) و(سان) ما يراد بشيء منهما الدلالة على شيء أصلاً(الغزالي،49). أما المركب فهو الذي يدل كل جزء فيه على معنى، والمجموع يدل دلالة تامة بحيث يصح السكوت عليه، من ذلك قولهم: زيد يمشي والناطق حيوان، أما قولهم:(في الدار) أو (في الإنسان)، مركب ناقص لأنه مركب من اسم وأداة(الغزالي،49، 50).

وإذا تتبعنا تقسيمات الغزالي للألفاظ نجدها متعددة ؛ فمن الألفاظ ما هو كلي وجزئي، وعام وخاص، كما أقام تقسيمات للألفاظ باعتبار نسبتها إلى المعاني وحدد أربعة أصناف . يقول: "اعلم أن الألفاظ من المعاني على أربعة منازل: المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتزايلة"(الغزالي،52). ويشرح الغزالي على نحو تفصيلي مرتب العلاقة بين الصور المحفوظة في الذاكرة للمدلولات المادية والمجردة، والألفاظ والكتابة التي هي أدوات دالة فيقول: "اعلم أن المراتب فيما نقصده أربع واللفظ في الرتبة الثالثة، فإن للشيء وجوداً

في الأعيان ثم في الأذهان ثم في الألفاظ ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان"(الغزالي،46، 47).

إن تلك الإشارات العابرة إلى ما قدمه الإمام الغزالي في مجال التأسيس النظري للمعنى، يبرز مدى ثراء تراثنا المعرفي الذي اتخذ من النص القرآني كمعطى مثالي من أجل وضع أسس لنظرية معرفية شاملة، خاصة إذا علمنا أن السلف من العلماء قد امتلكوا الأدوات المختلفة اللغوية والمنطقية والفلسفية من أجل إبراز كل الجوانب الهامة في النص المقدس، وأن الحيطة التي أخذوها في التعامل مع أحكام القرآن زادت من منطقية معارفهم وصدق مفاهيمهم .

ويعد الغزالي المازج الحقيقي للمنطق الأرسطي بعلوم المسلمين(النشار،90)، وظاهر ذلك من المقدمة المنطقية التي صدّر بها كتابه (المستصفى) وذكر فيها أن من لا يحيط بالمنطق ومعاني اللغة وأسرارها لا ثقة بعلومه قطعاً. وهو ما أكد عليه ابن حزم أيضاً.

ثالثاً: نظريات المعنى عند الفلاسفة المسلمين:

أصبح من نافلة القول أن المعنى في الفلسفة التحليلية المعاصرة يعدُّ (مرض المهنة لفلسفة القرن العشرين)، لذلك رأى "دميت Dummett" أنه يتعين على الفلسفة كوظيفة أولى لها إن لم تكن الوظيفة الوحيدة تحليل المعاني"(اسماعيل،174) ولم تكن مشكلة المعنى وتحديده غائبة عن التراث الفكري لفلاسفة الإسلام؛ فلم يلق المعنى تعريفاً أو تصنيفًا موحداً، بل إن الغموض يشوب تعريفه ويكتنفه التنوع بقدر تنوع الآراء حتى قيل " إن صعوبة تحديد المعنى مشكلة أزلية وهي التي كثيرًا ما تثير الفتن"(أنيس،1980، 108) ؛ لأن الألفاظ قد تؤوَّل من قبل المتلقي إلى معان غير التي أرادها المتكلم، فيحدث الخلاف بسبب عدم فهم المعنى . وهذا يلاحظ عندما تصاغ القرارات بصياغات غير محكمة فتجعل المعنى المراد منها عُرضة للاجتهادات والتأويلات فتفسر بتفسيرات متعددة، من هنا قام اللغويون العرب في سبيل المحافظة على سلامة المعنى ووضوحه بتقديم نظريات متعددة للمعنى – وهي تتشابه من حيث المضمون مع النظريات الحديثة – كما دفعهم تحديد المعنى إلى الحديث عن الترادف، والمشترك اللفظي والمتباين والغريب من الألفاظ ؛ فعن المشترك اللفظي والمترادف أُلفت كتب كثيرة(اليزيدي،1087) وكذلك عن الغريب، وكان لعلماء الغريب سواء من اشتغل بغريب القرآن الكريم أو الحديث إسهامات وتصنيفات(شلبي، بلا)، كما دفعهم تحديد المعنى إلى البحث عن الأسباب التي تعوق هذا التحديد في لغتنا العربية و منها:

1- غرابة اللفظ: وليس معنى الغرابة أن اللفظ غير مألوف ولا يمثل جزءًا من رصيد اللغة الفعلي، ولكن قد يكون اللفظ غير مستعمل ولا يعرفه إلا الخاصة . وهذا ما يلاحظ في كثير مما أطلق عليه العلماء (مصطلح الغريب) لتباعد الناس عن استعماله وغيابه عن معرفتهم، إذ أنهم قنعوا بمعرفة واستعمال الألفاظ التي يتداولونها في حياتهم اليومية وهجروا جزءًا من اللغة فأضحت غريبة عندهم ؛ هم يعرفون معنى

(القفز) ولا يعلمون (الحجل) وهو: أن ترفع رِجلاً وتقفز على الأخرى من الفرح "(الهراوي،1964)، فكانت كتب غريب القرآن والحديث وكتب التفاسير رافداً ومُعيناً في تأسيس وتوضيح المعنى .

2- أن يكون استعمال اللفظ على سبيل الاستعارة ؛ فالساق للإنسان والحيوان والشجرة والطائر. ولكن استُعملت لتدل على الشدة وهول الموقف في قوله تعالى: "يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ "(القلم،الآية42) .

يقول ابن قتيبة:" وأصل هذا أن الرجل إذا وقع في أمرٍ عظيم يحتاج إلى معاناته والجد فيه، شمّر عن ساقه، فاستُعيرت (الساق) في موضع الشدة"(قتيبة،1973،137)، فالاستعارة أحد أسباب تعدد المعنى .

3- مخالفة ظاهر اللفظ معناه، وهو أن تأتي الألفاظ مركبة في جملة ولكن معناها يختلف إذ يراد به شيء آخر مثل قولنا: له يدّ عَلَيّ ؛ أي (صَنَعَ معروفاً). وتدخل الكناية في هذا إذ " أنها اللفظ الذي يحتمل الدلالة على المعنى وعلى خلافه "(ابن الأثير،1939، 72) كقوله صل الله عليه وسلم (إياكم وخضراء الدمن) محذراً من المرأة الحسناء في المنبت السوء.

4- احتمال المعنى: وله صور متعددة منها:

أ- أن تكون الأداة التي لها الصدارة في الجملة تحتمل أكثر من معنى مثل قوله تعالى:"وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ"(القارعة،10) إذ تصلح ما للاستفهام كما تصلح للتعجب(حسان،1993،221). وذكر ابن قتيبة أن (هل) تكون للاستفهام وتأتي بمعنى (قد) كما في قوله تعالى هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورَ ."(الإنسان،1)

ب- عدم إحكام تركيب الجملة، إذ أن تركيبها يجعلها تحتمل أكثر من معنى لعدم وجود قرينة تزيل اللبس، لهذا اهتم (د. تمام حسان) بالقرائن وأكد عليها لأنها تزيل اللبس واحتمالات المعنى وضرب لنا مثلاً لبعض الجمل الملبسة مثل (ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو) لا ندري إن كان العطف على (الأبناء) أو على (زيد). (اشتريت مزرعة لزيد) إن كانت (اللام) بمعنى التعليل فالمزرعة من أجل زيد، وإن كانت للملكية فإن المزرعة كانت لزيد "(حسان،295، 296).

أما عن أهم نظريات المعنى فهي كالتالي:

1- نظرية المجال الدلالي: وفكرتها تقوم على الربط بين معنى اللفظ بارتباطه بمعنى لفظ آخر، إما على سبيل الإضافة أو وجود ملامح دلالية مشتركة ؛ فلفظ (إنسان) يعقل بإضافته إلى الجنس (حيوان)، ولفظ (الرجل) يعقل بإضافته إلى النقيض (امرأة)، و لفظ (الحرية) يدرك بلفظ مقابل هو (العبودية). فمعنى الكلمة وفقاً لهذه النظرية يتحدد بأقرب الكلمات إليه في إطار مجموعة واحدة، إما على سبيل الحقل الدلالي أو الحقل الاشتقاقي، وقد اقترن البحث في هذا الجانب بفترة البحوث الدلالية الأولى في الفكر الفلسفي الإسلامي، وهي بحوث الدلالة المعجمية(خليفات،1987)، فعلى سبيل الحقل الدلالي يورد ابن النديم مؤلفات تتصل بنظرية المجال الدلالي من أهمها كتاب (الإبل والشاة)، وكتاب (المطر والمياه

والنبات والشجر)، وكتاب (الوحوش) للأنصاري (ابن النديم،60)، وكتاب (الخيل والإبل والشاه والأخبية والبيوت) وكتاب (الوحوش والسلاح) للأصمعي"(ابن النديم،60).

هذا عن المؤلفات المتعلقة بالألفاظ ذات المجال الدلالي الواحد، أما ما يتعلق منها بأكثر من مجال فهي كتب الصفات والغريب، وأهمها: كتاب المخصص لابن سيده (القرن الخامس الهجري) والذي يعتبره اللغويون المعاصرون "أكمل صورة لفكرة المجال الدلالي رغم ما سجل عليه من مآخذ"(حسام الدين،302،1984).

أما على سبيل الحقل الاشتقاقي من المفردات فأهمها: المعجم الاشتقاقي للخليل والمقاييس لابن فارس، والخصائص لابن جني.

وتبدو قيمة هذه النظرية في اهتمام المفكرين المسلمين بدلالة اللفظ على المعنى وتحصيله من حيث "ميل الذهن إلى جمع الكلمات واكتشاف عُرى جديدة تجمع بينها، تعمل على تثبيتها"(فندريس،333). ولازالت هذه النظرية تلاقي اهتماماً لدى الفلاسفة واللغويين حتى وقتنا المعاصر، وتبدو أهمية هذه النظرية قائمة من ناحية أن التحليل الدلالي لبنية اللغة، يعتبر أساساً ضرورياً لكل الدراسات التاريخية والمقارنة والتقابلية لدلالة الكلمة(زيدان،74)، وهو منهج يتيح تحديد الدلالة في المستوى اللغوي الواحد على نحو دقيق، ولازال صدى هذا الاتجاه قائماً في محاولات اللغويين لوضع منهج يفيد في التحليل الدلالي الوصفي الذي يدخل ضمن نظرية المجال الدلالي ؛ فتتحدد دلالة الكلمة ببحثها مع أقرب الكلمات لها في إطار مجموعة دلالية واحدة، فيتحدد معناها في علاقاتها مع غيرها من الكلمات ضمن المجال الدلالي، ولذلك أهمية عند التركيب، فحين تتضح معاني الكلمات يتضح مكانها في هيكل الأقسام أو الجمل التي تنقسم إلى الكلمات.

2- النظرية الذهنية:

تقوم هذه النظرية على أنقاض النظرية الإشارية التي ترى أن اللغة هي صورة للواقع، وهي ترى أن للشيء وجوداً في الأعيان، ثم في الأذهان، ثم في الألفاظ ؛ فاللغة ترتبط بالواقع عن طريق الفهم العقلي أو التصور الذهني للشيء، أي على المعنى الذي في النفس الذي هو مثال الوجود في الأعيان،" وإذا لم يكن للأشياء وجود في الذهن أو أثر في النفس لا ينتظم لفظ يدل به على ذلك الأثر"(الغزالي،75، 76).

وهذا يعني أن اللغة لا تصور الواقع أو ترتبط به بصورة مباشرة، بل عن طريق المفهوم الذهني والتصور العقلي لهذا الشيء، فاللغة لا تعبر عن العالم كما هو في ذاته، بل كما هو متصور من قبل أذهاننا. يقول فخر الدين الرازي فيما أورده عنه السيوطي: "فإن من رأى شبحاً من بعيد وظن أنه حجر أطلق عليه لفظ حجر، فإذا دنا منه وظنه شجراً أطلق عليه لفظ شجر، فإذا دنا منه وظنه فرساً أطلق عليه لفظ فرس، فإذا تحقق أنه إنسان أطلق عليه لفظ إنسان، فبان بهذا أن الإطلاق دائر في المعاني الذهنية دون الخارجية".(السيوطي،42) وبالتالي فإن اللغة ليست صورة مباشرة للواقع الخارجي بل تعبير عن تصورنا الذهني له. ولما كان كل ما في الخارج لا يكون إلا جزئياً، فإن كل "أمر كلي عام لا يوجد كلياً عاماً إلا

في الذهن. ومن هنا لا يوجد في اللغة لفظ السواد والبياض والطول والقصر إلا مقيداً بالأسود والأبيض والطويل والقصير ونحو ذلك، لا مجرداً من كل قيد"(خليفات،94).

إن من أهم ميزات هذه النظرية في مقابل النظرية الإشارية أن معنى اللفظ هو الفكرة التي يدل عليها في الذهن، من ثم فإنه قد تقابل هذه الفكرة ماصدقاتها في الواقع أو لا تقابلها، فتكون قادرة على تفسير الألفاظ التي تخلو من الحوامل الحسية، كما أنها تفسر مشكلة عدم الترادف في المعنى من حيث وجود لفظين لهما مدلول واحد، فوفقاً لهذه النظرية، هذا يحدث عند دعاة هذه النظرية حينما توجد في الذهن فكرتان مختلفتان تصاحبان لفظين مختلفين عن نفس الموضوع"(إسلام،57،1985).

وتعرف هذه النظرية في الفكر المعاصر بالنظرية الترابطية التي تحاول تفسير المعنى من خلال العمليات السيكولوجية التي يتم بواسطتها تحصيل المعنى، فإذا ما نطقت الكلمة وتعدد نطقها، وجد في الذهن صورة ذلك الجزء من السياق الذي ارتبطت به من قبل، وكأن الكلمة في هذه الحالة تنوب عن الشيء في إحداث نفس الأثر الذي يحدثه الشيء في الذهن، فالكلمة تنوب عن الشيء في إحداث الأثر في ذهن المتلقي".(إسلام،37).

ويمكن أن نجد صدى هذه النظرية عند (أبوحيان التوحيدي) الذي يرى أن العلاقة بين اللفظ والمعنى ليست علاقة مباشرة حيث إن اللفظ يمثل الحس والمعنى يمثل جواهر النفس، والائتلاف بينهما يتحقق بشهادة العقل(التوحيدي، 1929، 145). ويتفق ذلك الفهم مع علم اللغة الحديث حيث يرى (أوجدن) و (ريتشاردز) أن العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة ثلاثية، وهي ليست مباشرة، فالصلة تتم عن طريق الفكر أو التصورات العقلية.

وتقوم العلاقة بين الصور الذهنية والمعاني في أن "المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع الألفاظ بإزائها، وبإزاء الأمور الخارجية أو ما في الأعيان، فهي علاقة قوامها أن الأولى مثال للثانية، فإذا كانت الألفاظ تدل أولاً على ما عليه الأمور في العقل من حيث هي معقولة، ومتى حدث للعقل فيها فعل خاص، فإن ما في العقل أو ما في النفس مثالات ومحاكاة للتي خارج النفس"(الفارابي،74-76) ثم إن هذه العلاقة بين المعنى والأشياء الخارجية تشبه أحياناً بالعلاقة بين الشيء وصورته في المرآة، فليس معنى تصورنا الإنسان إلا أن ترتسم منه صورة في العقل بما يمتاز عند غيره عن العقل، كما تثبت صورة الشيء في المرآة إلا أن المرآة لا يثبت فيها إلا مثل المحسوسات، والنفس مرآة تنطبع فيها مثل المعقولات والمحسوسات"(الرازي،7).

3- نظرية المعنى والأسلوب:

أسهب علماء النحو في دراسة المعنى وتفسير القرآن بالاستناد إلى معطيات نحوية نظراً لما للصيغة من أثر على تحديد المعنى، وعُدّ النحو بذلك أحد العلوم المساهمة في تحصيل المعنى؛ فالصيغة في نظر النحويين شرط ضروري لتحصيل المعنى، وبإسقاطها تلتبس معاني الكلمات المشتقة من مادة

واحدة (خليفات،76). ويقوم منطوق هذه النظرية على أساس أن معنى اللفظ والعبارة مرتبط بتأثير الصيغة الصرفية، فالكلمة والعبارة يتغير معناها بتغير صيغتها، بالتالي فإن معرفة معاني الأحكام الدينية تتوقف على معرفة دلالة الصيغ المختلفة، فارتبط اهتمام النحويين بالربط بين تأثير الصيغ وتحصيل المعنى استناداً إلى أن التعبيرات التي تدخل الأفعال، وكثرة تصرفها ودخول عامل الزمان عليها يعد أهم العوامل المحددة للمعنى (خليفات،75).

ويعد الزمخشري (467–538هـ) وهو المتكلم المعتزلي من أهم أنصار هذا الاتجاه ؛ حيث أبرز دور الصيغة وأثرها في تحصيل المعنى، ولاحظ أنه "قد يُعْدَل من صيغة إلى صيغة لمعنى لغوي، كما يُعدل من الفعل المضارع إلى الماضي للدلالة على أن المستقبل بمنزلة الواقع الكائن، وقد يعدل من الفعل إلى الاسم للدلالة على الثبات والوصفية"(خليفات،76).

ويرى الزمخشري أن "هناك علاقة مطردة بين البنيتين الصوتية والدلالية في المعنى فكل حرف يزاد في الكلمة، تقابله زيادة في المعنى، وقد يزاد في الصيغة للتعريف بين معنى ومعنى، ولإعطاء زيادة في المعنى"(خليفات،76)، فالصيغة هي التي تقيم الفروق بين (كاتب ومكتوب وكتابة)، و(بين شريك واشتراك وشركة)، "فهي التي تخصص المعنى وتحدده.. فإذا كانت الكلمة على صيغة فاعل من الثلاثي دل على التفاعلية، أو على صيغة اسم المفعول دل على معنى المفعولية، أو على صيغة استفعل دل على معنى الفعل.. الخ"(خليفات،110)، على أن أهم عيوب هذه النظرية أنها لم تنجح إلا في تفسير معنى بعض العبارات التي يتركز فيها الخلاف على معنى لفظ بعينه من جهة دلالته على معنى عقلي.

4– نظرية المعنى والبنية:

"اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات"(الجرجاني،35،1969)، لعل هذا أقرب تعبير عن منطوق نظرية المعنى والبنية، حيث لا يمكن تحصيل المعنى من اللفظ والذي يحمل دلالة تعسفية على المشار إليه، بل يُنظر إليه في ضوء علاقات سياقية بنيوية تربطه بعناصر وألفاظ داخل التركيب العباري، فمن شأن معنى الكلمة وفقاً لذلك أن تتحول من المستوى الخبري إلى الانشائي، ومن الأمري إلى التعجبي إلى الاستفهامي إلى مستوى النهي وفق تركيب اللفظ داخل العبارة، وعلاقته بالعناصر التي ترتبط به داخل التركيب، بالتالي فإن" كل محاولة لتحديد معنى النص، بالنظر في دلالات الألفاظ المكونة له بمعزل عن السياق اللغوي محاولة مقضي عليها بالفشل(خليفات،96).

ولقد تبلورت الجهود التي سعت إلى تحصيل المعنى من خلال بنية التركيب إلى نظرية النظم التي بلغت أنضج صورة لها عند عبد القاهر الجرجاني (ق 5هـ) والتي تعنى عنده" النسج والتأليف والصياغة والبناء ... مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع (كل)، حيث وضع علة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"(الجرجاني،44).

ومن خلال منطوق هذه النظرية يتضح أن تحصيل المعنى يتم على مستوى العبارة وهو المستوى الذي تتولد عنه المشكلات الفلسفية المختلفة، وذلك لأن وحدة الفكر هي القضية وليست اللفظ؛ حيث يتم فيها التأليف بين اللفظ والحكم، وهو حكم علائقي يتوقف صدقه على المعنى المحصّل من خلال هذا التأليف، الذي يكون وليد التشويش والاضطراب والاختلاف في الفهم. فما هو معيار الفهم الحقيقي والصادق لها، هل هو المعنى المنسوب للقضية، أم أنه مجموع معاني مفرداتها، أم المعنى الخاص بالنسق البنيوي الذي توجد فيه هذه الألفاظ"(خليفات،96)، وهذا هو مفهوم النظم الذي يربطه الجرجاني بقواعد النحو فيقول: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو؛ ويعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجَتْ، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها"(الجرجاني،64).

وتعد هذه النظرية سبقاً معاصراً حيث يسند الجرجاني إلى النحوي وظيفة استنباط بنية اللغة المحددة لمعانيها؛ فالمعنى يظهر من خلال مجموعة العلاقات الخاصة بالسياق البنيوي(خليفات،97)، والتي ترى هذه النظرية أنها لا تتوقف على مجرد الحركات الإعرابية، بل تشمل دور الحروف والتقديم والتأخير وتأليف الكلام وتركيبه ومواقع الكلمات.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها لم تنجح إلا في تفسير معنى بعض العبارات المشكّلة التي يتركز الخلاف فيها على معنى لفظ بعينه من جهة دلالته على معنى عقلي.

5- نظرية المعنى والاستعمال:

تقوم هذه النظرية على عدم الاعتماد على البنية والصيغة والوضع اللغوي في تحديد المعنى وتؤسس له معيارًا أخر يقوم في الاستعمال، وهذا رأي عدد من الفقهاء والأصوليين الذين يرون أن المعنى" يتحدد من خلال أطر اجتماعية بالدرجة الأولى، فالألفاظ أشبه ما تكون بالأدوات، والمعاني هي الاستعمالات أو الوظائف الاجتماعية التي تؤديها تلك الألفاظ أو الأدوات" (خليفات،18)،لذلك فإن حصر المعنى في استعمالات اللفظ هو نوع من قراءة المعنى في حدود الموقف اللغوي أو السياق اللغوي الذي تقال فيه العبارة، من حيث أن المقصود بالاستعمال أن "يغلب اطلاق لفظ واستعماله في معنى حتى يصير هو المتبادر من ذلك اللفظ عند الاطلاق، مع أن اللغة لا تقتضيه في أصل الوضع"(خليفات،79).

وتقوم هذه النظرية على أساس التمييز بين المعنى المستند عليه اللفظ وهو الوضع اللغوي، وبين الاستعمال العرفي الذي يحدد معنى العبارة: "فالنقل ظاهرة أساسية في عالم المعاني، لأن تكرار النقل يعني رسوخ عادة لغوية، وتغير معنى. وينقسم الاستعمال العرفي في اللغة إلى قسمين: القسم الأول قولي وهو عبارة عن كثرة استعمال أهل العرف العام للفظ في بعض أفراد معناه اللغوي " حتى يصير الأصل مهجوراً .. ومن ثم فإن هذا العرف ناسخ لما قبله، أي الوضع اللغوي فيؤثر فيه تخصيصاً وتقييداً وإبطالاً. القسم الثاني هو العرف الفعلي، وهو كثرة استعمال أهل العرف لبعض أنواع مسمى اللفظ اللغوي في نوع

دون بقية أنواعه، مع بقاء ذلك اللفظ اللغوي مستعملاً في مسماه اللغوي من غير تعرض له بنقل منه لغيره"(القرافي،173). "والفرق بين العرف القولي والفعلي أن الأول يعد ناسخاً لما قبله، أما الثاني فلا ينسخ غيره من معاني اللفظ ولا يؤثر في الوضع تخصيصاً ولا تقييداً ولا إبطالاً"(القرافي،173).

وينبه أنصار هذا الاتجاه إلى أن المقصود بهذا التنظير. وهو البحث بين المعنى في الاستعمال – يخص اللفظ الدال على سبيل المجاز وليس على سبيل الحقيقة ؛ حيث يتطلب اللفظ على سبيل المجاز حين تحصيل معناه وجود قرينة دالة على حمل هذا اللفظ على هذا المعنى. وأهم إضافة لهذه النظرية إشارتها إلى أن المعنى لا يتحدد من خلال عامل واحد فقط، بل تدخل في تحديده شبكة علاقات ذات طابع اجتماعي وفني"(خليفات،91)، ومن المناطقة الذين اهتموا بنظرية الاستعمال الفارابي في كتاب: (الحروف) الذي قدم فيه تحليلاً تاريخياً يظهر نشأة النظام اللغوي ليكون مرجعاً يوضح فيه القضايا الملتبسة التي يرجع التباسها إلى عدم فهم المعنى في حدود الاستعمال، فطالما أن اللغة عنده هي إنتاج المجموعة الناطقة بها، بالتالي فإن الفكر المتضمن فيها هو الفكر المشترك لهذه الجماعة، ويجب أن يتم التعبير أو تحصيل المعنى وفقاً لذلك الإرث الجماعي.

6- نظرية المعنى والسياق:

ترى هذه النظرية أن معنى الكلمة لا يتحدد إلا داخل السياق، وأن تفسير العبارة مرتبط بمعطيات سياقية شخصية ونفسية وثقافية، فالكلمة يمكن أن يتحول معناها من الحقيقة إلى المجاز بحسب ورودها وتفسيرها داخل السياق . وقد أشار إلى هذا الاتجاه العديد من الأصوليين في تفسيرهم للقرآن الكريم، حيث اعتمدوا في تفسيرهم على ربط الآية بأسباب نزولها ومناسبة النزول، بل إن من آيات القرآن الكريم ما لو عزلت عن سياقها التاريخي، والحدث الذي ارتبط نزولها به لاكتسب معنى مغايراً تماماً .

ومن أهم القائلين بالسياق من الأصوليين ابن القيم الذي يرى أن " السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة . وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: (ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير(خليفات،85).

أما السرخسي فهو يعتمد على سياق النظم في تفسيره لآيات القرآن الكريم كقوله تعالى " فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ (قال) فتبين له أن المراد هو الزجر والتوبيخ دون الأمر للتخيير".(السرخسي،193،1973).

وقد بين النحاة والبلاغيون إضافة إلى الأصوليين تدخّل أنواع عدة من السياق في تحديد معنى العبارة مثل: السياق الصوتي والبنية الصرفية التي تطورت إلى ما يعرف بنظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني الذي يقول إن "النظم تآخي أو تحري معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام، وهنا تلتقي نظرية السياق مع نظرية البنية. إضافة إلى ذلك تتداخل القواعد التركيبية والدلالية

وأصول الألفاظ الاشتقاقية وسياق المقام من حيث أن لكل مقام أو سياق من الحياة مقال، وهو يتألف من شخصيتي المتكلم والسامع، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتصلة بالحدث اللغوي، ويشمل الزمان والمكان أثر الحدث اللغوي من فرح وألم"(زكي،74).

وللسياق دور كبير في التحليل الدلالي لأهميته في تعيين قيمة الكلمة ؛ ففي كل مرة تستعمل فيها الكلمة تكتسب معنى محدداً مؤقتاً . ويفرض السياق قيمة واحدة على الكلمة هي المعنى الذي تدل عليه في سياق معين دون أخر، ويخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية"(فندريس،231). ويرى (تمام حسان) أن "السياق هو المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمة "(حسان،200،199) ويرى الجرجاني أن هناك وسائل للترابط في السياق بدونها يكون تجاور الكلمات عبارة عن تراصّ دون قيمة تتعلق بالمعنى، ومن وسائل هذا الترابط التماسك السياقي فيقول" اعلم أنك إذا رجعت نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، ويجعل هذه بسبب من تلك"(الجرجاني،144).

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره تبين لنا ما يلي:

1. توجد الكثير من المقولات الفكرية المتطورة حول التراث الفكري والفلسفي الإسلامي المتعلق باللغة، وقد صيغت جملة من الرؤى التي تمثل ضوابط لتحصيل المعنى تدخلت فيها بحوث لغوية ذات بعد دلالي، وعلوم لغوية منها علم النحو . وقد استوعبت تلك العلوم نظريات المعنى أو أغلب ما هو مطروح منها في وقتنا المعاصر .

2. إن الفلاسفة المسلمين اسهموا في العديد من المجالات وخاصة مجالي المنطق والفلسفة، وصلتهما بعلوم اللغة لا تخفى على دارسي التراث العربي الإسلامي، حيث يرجع لهم الفضل في تحليل الألفاظ على أساس معانيها، والوصول إلى نظرية سيمانطيقية تهتم بالمعنى واللفظ .

3. أن للسياق دور كبير في التحليل الدلالي وتعيين قيمة الكلمة، حيث يفرض السياق قيمة واحدة للكلمة ويخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها.

4. إن معنى اللفظ والعبارة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأثير الصيغة الصرفية، فالكلمة والعبارة يتغير معناهما بتغير صيغتها، لذلك فإن معرفة الأحكام الدينية تتوقف على معرفة دلالة الصيغ المختلفة.

المصادر والمراجع:

() الفارابي(1981) إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط3.
(2) الفارابي(1960) شرح كتاب ارسطوطاليس في العبارة، نشر وتقديم ولهام كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي، معهد الآداب الشرقية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت .
(3) ابن سينا(1971) الإشارات والتنبيهات، ج1، تحقيق د. سليمان دينا، دار المعارف بمصر.
(4) الفارابي (1970)، الحروف، ط 1، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، (5) بيروت.) ابن سينا(1970)، العبارة، الشفاء، تحقيق محمود الخضيري، الهيئة العامة للكتاب.
(5) طاليس، ارسطو(1980)، العبارة، ضمن مجموعة منطق أرسطو تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت.
(6) ابن سينا(1983)،أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1 .
(7) ابن سينا(1984)، النجاة، تحقيق د. ماجد فخري، دار الأفاق الجديدة، بيروت.
(8) الرازي(1986)، لباب الإشارات، تحقيق احمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية .
(9) الطوسي، نصير الدين(1971)، شرح الإشارات لابن سينا، تحقيق سليمان دينا، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(10) ابن سينا(1952)، المدخل، الشفاء، تحقيق جورج قنواتي، محمود الخضيري، المطبعة الأميرية، القاهرة .
(1) ابن سينا(1960)، إلهيات الشفاء، تحقيق الأب قنواتي– سعيد زايد، مراجعة إبراهيم مذكور، القاهرة،ج1.
(2) ابن سينا(1980)، عيون الحكمة، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت ط2
(3) عودة، عبد القادر (1985)، التشريع الجنائي الإسلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4.
(4)الغزالي (1937)، المستصفى من علم الأصول، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة،
(5) المسدي، عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية.
(6) الغزالي(1964)، معيار العلم في المنطق، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت.
(7) أنيس، إبراهيم (1980)، دلالة الألفاظ، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الرابعة،
(8) اليزيدي(1987) ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى.
(9) الرماني، معاني الحروف، أبو الحسن، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، بلا تاريخ .
(20) الهراوي (1964)،غريب الحديث، حيدر أباد الدكن، الهند .

(21) بن قتيبة(1973)، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره أحمد صقر، دار التراث الطبعة الثانية.
(22) ابن الاثير(1939)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
(23)حسان (1993)، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، الطبعة الأولى.
(24) ابن النديم، الفهرست، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة .
(25) حسام الدين(1984)، أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،، ط2 .
(26) خليفات، منهج التحليلي اللغوي، ج 1.
(27)إسلام، عزمي(1985)، "مفهوم المعنى دراسة تحليلية "حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد 6.
(28) التوحيدي(1929)، المقابسات، تحقيق وشرح حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
(29)الرازي،قطب الدين، تحرير القواعد المنطقية، شرح القطب علي الشمسية، المطبعة الأزهرية المصرية، القاهرة .
(30) الجرجاني(1969)، دلائل الأعجاز، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي، الفجالة، القاهرة .
(3) القرافي، الفروق، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، ج1،ط1.
(32) ابن القيم، بدائع الفؤاد، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة .
(33) السرخسي(1973)، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت .